



نضال الشعب



20 عاما على استشهاد القائد الرمز ياسر عرفات

العدد رقم (112)

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

الاثنين 2024/11/11

مرحلة جديدة.. نهج فلسطيني جديد

افتتاحية
العدد

الجديدة استنادا للخبرات المتراكمة مع الإدارات السابقة، بإشراف ومسؤولية مباشرة من الرئيس محمود عباس، مهمته إدارة هذا الحوار وفقا للأولويات الوطنية.

- تشكيل فريق للتأثير داخل الولايات المتحدة الأمريكية من عناصر تمتلك القدرة والكفاءة والانفتاح على المجتمع الأمريكي المتعدد الأعراق والثقافات، وهو ما أثبتته الانتخابات الأخيرة من أهمية الثقل النوعي للصوت العربي والإسلامي ولأنصار الحق الفلسطيني في الولايات المتأرجحة.

- تعزيز وتطوير دور الاتصالات غير الرسمية التي تقودها شخصيات وطنية فلسطينية مؤثرة وفاعله باعتبارها قناة غير رسمية، لكنها ترسم معالم وخطوط الحوار مع الإدارة الأمريكية الجديدة.

- استكشاف وفحص القضايا التي من الممكن الحصول عليها خلال المرحلة الانتقالية مع إدارة بايدن المنتهية ولايتها بدون ان يؤثر ذلك على العلاقة مع الإدارة الجديدة.

- استكشاف وفحص سياسة الإدارة الجديدة اتجاه الشرق الأوسط وخرطة مصالحها وتقاطعها مع المصالح الإقليمية ومنها المصالح الفلسطينية، وخصوصا فيما يتصل بالعودة لصفحة قرن جديدة ومعدلة تعيدنا الى مربع الخلاف السابق، أم هل من الممكن فتح حوار جدي ولموس مع إدارة ترامب على مبادرة تستند على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية وتتهي الاحتلال وتفضي لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية، وتحقيق الاجماع الدولي على حل الدولتين المرفوض اسرائيليا.

- احتمال العودة شبه المؤكدة لنهج الاتفاقيات الابراهيمية وخصوصا مع المملكة العربية السعودية باعتبارها الصفقة والإنجاز الأكبر لإدارة ترامب الجديدة، مع أهمية التأكيد فلسطينيا وسعوديا بإجماع عربي وإسلامي ودولي على الترابط الوثيق والمشروط لتحقيق ذلك بإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية، لأن التجربة السابقة للسلام الإقليمي الذي تجاهل حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وإقامة الدولة لم تجلب الامن والسلام والاستقرار بالمنطقة.

شكل فوز دونالد ترامب الكاسح بمقعد الرئاسة وحصول الحزب

الجمهوري على أغلبية في مجلسي الشيوخ والنواب على الأقل

لغاية انتخابات التجديد النصفى بعد عامين، وفر قوة مطلقة

للرئيس المنتخب الذي تمتع بتفويض شعبي لم يحظه رئيس

امريكي منذ 120 عاما مضت، وسيضع الرئيس وإدارته الجديدة في

موقع المتحكم ليس فقط بالسياسة الداخلية التي سوف تحظى بالتركيز على

انعاش الاقتصاد ومكافحة التضخم، وفرض قيود جمركية على المستوردات

الخارجية خصوصا من الصين مع سياسة حمائية تجاه الأسواق الخارجية والتنكر

لقواعد منظمة التجارة العالمية التي تلغي القيود التجارية، مع التشديد على

وقف الهجرة ومكافحتها وطرد للمهاجرين غير الشرعيين من البلاد .

هذه الإجراءات وغيرها تعني اننا امام مرحلة سياسة جديدة، فالسياسة الخارجية

هي انعكاس للسياسة الداخلية، في حين يتسلم ترامب مقاليد البيت الأبيض،

ليس كعام 2016، بوجود أقطاب اقتصادية ناشئة قوية كمجموعة البريكس، و

أزمات دولية متعددة اشعلتها الإدارة السابقة، من حروب في الشرق الأوسط

وأوراسيا، كل ذلك لا بد أن يترك أثراً على سلوكه وسياساته الخارجية، لكن كيف

ومتى، هذا أمر من المبكر التنبؤ به، وخصوصا أن يؤر التوتر التي فجرتها الإدارة

الحالية، والتي تشكل القضية الفلسطينية والصراع بالشرق الأوسط واحدة من

اهم القضايا الجوهرية التي تؤثر على الأمن والاستقرار بالمنطقة والعالم.

المرحلة الجديدة تتطلب رؤية جديدة بالتعامل مع متطلباتها، بما في ذلك نهجها

فلسطينيا مختلفا وأدوات مختلفة مع إدارة قديمة جديدة ورئيس يصعب التنبؤ

بأفعاله وردود أفعاله ولا يمتثل بقراراته لرأي المؤسسات في إدارته، واهم عناصر

هذه المتطلبات:

- الانتقال بالعلاقة مع الإدارة الأمريكية لمرحلة الحوار الاستراتيجي، بدلا من

سياسة تبادل الرسائل، عبر المبعوثين لما يحمله استمرار هذا النهج من مواصلة

خفض سقف العلاقة بالمستوى ومضمون إدارة العلاقة ليس من حيث التكافؤ

بالشكل وإنما من حيث طابع ومضمون الحوار، وربما شكلت المكاملة الهاتفية

الدافئة بين الرئيسين عباس وترامب وكسرت جليد لعلاقة تقطعت بسبب ما سمي

صفقة القرن، للبناء عليها من تطوير شكل وطابع ومضمون ووظيفة هذا الحوار.

- تشكيل فريق سياسي ومتخصص لمتابعة العلاقة والحوار مع الإدارة الأمريكية

هل تقدم أوراق الطاعة لعباءة جديدة؟

بقلم: محمد علوش

تعلن قطر انسحابها من دور الوسيط، وهو ما يمثل مؤشراً عن الدور الوظيفي الذي يقوم به الدوحة في إطار المشروع الأمريكي في المنطقة، وذلك بالتزامن مع دعوتها لقيادة حركة حماس لمغادرة قطر، ورغم النفي القطري والحمساوي، إلا أننا نعتقد أن مثل هذه الخطوة تشكل التجسيد العملي لانتهاج دور حركة حماس السياسي في الدوحة.

ربما حان الوقت لحركة حماس بأن تسلم جميع ملفاتها السياسية وملف الأسرى للجهات الرسمية الفلسطينية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في غزة والضفة، وأن تسعى إلى واقعية سياسية جادة لمسئلتها في رسالتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في أيلول الماضي.

بعد أن أدت حماس الغرض المطلوب منها في خدمة الأطراف الإقليمية وبشكل خاص الدور القطري على مدار سنوات طويلة، وهي التي مولت ورعت الانقسام الفلسطيني بالتوافق مع الأطراف الأخرى وما في ذلك مع إسرائيل التي تعاملت مع هذا الملف في إطار شراكة مكتملة مع قطر في محاولة للنيل من دور القيادة الفلسطينية والمواقف التي تعبر عنها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

يبدو أن لحظة الفراق قد حسمت بقرار قطري يدعو قيادة الحركة لمغادرة أراضيها تلبية لقرار جاءها من واشنطن لإغلاق مكتب حماس بالدوحة، والطلب من القيادات الحمساوية البحث عن ملاذ جديد، وذلك بعد أن استغلتهم قطر في خدمة مصالحها وأهدافها حيث حاولت العبء القطرية أن تقوم بدور أكبر منها وعبر شبكات وأدوات مختلفة بما فيها حماس وبعض القوى الإسلامية التي وجدت ضالتها في قطر، وليس صدفة، أن تكون قطر حاضنة الإسلام السياسي وهي التي رعت ومولت مثل هذه الحركات والقوى الوظيفية في أكثر من بلد عربي.

قطر هي التي سبق لها دعم حماس من أجل أن ترسخ انقلابها في قطاع غزة، ولا يهيم إذا ما كان الثمن لذلك هو تمرير صفقة القرن الأمريكية والقضاء على المشروع الوطني الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس على حدود 1967؛ بهدف تأسيس إمارة لها في غزة، وكنا قد عبرنا عن موقفنا آنذاك وقلنا بأن هذا تدخلاً فظاً ومرفوضاً من أي طرف كان، في الشأن الداخلي الفلسطيني، وهذا اعتداء على السيادة الفلسطينية، وبيننا أن القيادة القطرية لا تدرك تماماً حجم أو أبعاد أو مخاطر التدخل، الذي يقومون به في الشأن الداخلي الفلسطيني، حيث

أن تدخلهم من شأنه أن يُعمق الانقسام والانتقال به إلى مربع الانفصال. لقد أكدنا على ضرورة أن يراجع الأصدقاء في قطر هذه السياسة الضارة، التي تترك أثراً عميقاً في الشأن الداخلي الفلسطيني، وبالتالي؛ هي مرفوضة، وغير مقبولة، والمطلوب من قيادة قطر، إذا كانوا حريصين على فلسطين، وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية، عدم الزج بأنفسهم في هكذا مواقف تزيد من الانقسام الفلسطيني.

ويبدو لي بعد كل هذه السنوات من احتضان قطر لحماس بعد خروجها من سوريا وجعل الدوحة مقراً دائماً لها، أن هذه العلاقة الغريبة قد شارفت على الانتهاء، حيث صدر القرار من واشنطن، بعد رفض المكتب السياسي لحماس التعاطي مع عرض أمريكي لوقف إطلاق النار والافراج عن الرهائن وخاصة الأمريكيين منهم، ليأتي قرار قطر بإنهاء العلاقة التعاقدية القائمة مع حركة حماس بإعلان الانسحاب من دورها كوسيط حيث تظهر حماس وإسرائيل جدية في ملف المفاوضات، وكذلك إعلانها أن مكتب الحركة في الدوحة لم يعد يفي أو يؤدي الغرض منه.

وبعد كل ذلك أم تدرك قيادة حماس خطورة وتداعيات المرحلة وافرازاتها، وكل المشاريع التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية والنيل من الثوابت الوطنية ومن حقوق ومنجزات شعبنا التي عمت بدماء الشهداء على مدار عقود طويلة من النضال.

أم تدرك الضرورة الوطنية للشمع الوطني الفلسطيني تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية، لتعزيز الشراكة الوطنية والسياسية ببرامج وطني يعزز القواسم المشتركة ويؤسس مرحلة جديدة نحتاج فيها إلى فعل وطني ونضالي لمجابهة التحديات التي تواجه شعبنا وقضيتنا الوطنية.

أم تدرك بعد طبيعية ما تريده هذه الجغرافيا السياسية أو تلك من حماس أو من غيرها، حيث تستعي هذه الأنظمة الهامشية لتفرض أجنداتها ووصايتها بمالها السياسي كواجهة للإمبريالية الأمريكية التي زعزت أمن واستقرار المنقطة بفوضاها الخلاقة وبما يسمى الربيع العربي الذي مهد الطريق لمناخات مواتية للسيطرة على المنطقة وتدمير القضية الفلسطينية وإرساء دعائم إسرائيل بالسلام الإقليمي والإبراهيمي المزعوم لتكريس هويتها الجديدة كسيد مطلق للهيمنة وإقامة ما يسمى الشرق الأوسط الجديد.

خرجت حماس أم لم تخرج من قطر، الموضوع بات واضحاً، وأسدل الستار على مشهدية وصلت إلى آخر الفصول، وإذا لم تعي قيادة حماس كل هذه المتغيرات فتلك مصيبة، ستقودها إلى أن تصطدم بواقع جديد تنتقل من جغرافيا إلى أخرى ومن مقاول إلى آخر، لتقدم فيما بعد أوراق الطاعة لعباءة جديدة.

واقع مر وارتمان لقوى الإقليم وشعبنا يدفع الثمن

بقلم: د. فريد إسماعيل

لكن ما هو مستغرب اليوم، وفي الوقت الذي لا زالت فيه شهوة الإبادة والاستيطان تغرز انبائها في غزة والضفة والقدس، هو استمرار العناد في رفع السقوف فيما يتعلق بالتوافق الوطني والقواسم المشتركة أو في الرؤية حول مستقبل قطاع غزة وإدارته. ولن نعود إلى الوراء لتعداد اللقاءات وجولات الحوار مع الفصائل في العواصم العربية والعالمية، والتي غالباً ما كانت تنتهي في حقيقة الأمر بلا شيء سوى العودة للتشاور واستكمال النقاش. ومع فهمنا العميق وإدراكنا لمدى التناقض بين مشروعنا الوطني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية والهادف إلى التحرر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وحق العودة، وبين مشروعهم الأخواني ذات الارتباطات الإقليمية والذي لا يعترف بجغرافيا الأوطان ولا بحدود الدول، إلا أن التحويل كان دائماً على الحس الوطني وعلى ضرورة إدراك مدى خطورة هذه المرحلة المفصلية من تاريخ قضيتنا ونضالنا في ظل حكومة صهيونية دينية يمينية متطرفة تعتقد أنه آن الأوان لحسم الصراع وتصفية القضية الفلسطينية، مسلحة بدعم أمريكي وغربي كامل و تأمر من البعض العربي وصمت من البعض الآخر. فما رشح من مواقف لممثلي حماس في المناقشات التي جرت بين وفدهم ووفد حركة فتح خلال اجتماعاتهم في القاهرة قبل فترة وجيزة يؤكد استمرار غلبة الفكر العقائدي وهيمنة الارتباط الإقليمي على حساب المصلحة الفلسطينية. فللوهلة الأولى بدا أن التوافق على إنشاء لجنة للإسناد المجتمعي بالقطاع المكلم بعد الحرب أمراً يدعو إلى بعض التفاؤل بغض النظر عن التسميات التي طرحت لهذه اللجنة. لكن حين الخوض في التفاصيل لا سيما حول مرجعيات اللجنة وصلحاياتها، يتبين أن الخلاف عميق جدا ويتعلق مباشرة بالمسار بالمشروع الوطني وبمستقبل السلطة والدولة ووحدة الأرض والقضية الفلسطينية بشكل عام.

ومع أن دور هذه اللجنة ينحصر في القضايا الإنسانية، إلا أن ما تم طرحه من ممثلي حماس من استقلال مالي لهذه اللجنة دون المرور عبر الحكومة الفلسطينية يحولها إلى جهة سياسية مستقلة، وبذلك تتم شرعية فصل غزة عن الضفة وهو ما عمل عليه نتنياهو ودولة الاحتلال منذ سنوات من خلال تسهيل تمرير الأموال عبر مطار بن غوريون إلى حركة حماس، مع تجفيف مصادر السلطة المالية وتقطيع أوصال الضفة. كذلك فإن الإصرار على تحيئة السلطة الوطنية ومنظمة التحرير عن أي دور سوى توقيع الرئيس على مرسوم تشكيل اللجنة، وإخضاعها لسلطة إطار قيادي أو هيئة موسعة إنما يعني إصراراً على النهج القديم في إدامة أمد الانقسام وضرباً لوحداية تمثيل منظمة التحرير لشعبنا الفلسطيني في كل أماكن تواجده، ناهيك عن مطالبتهم باحتكار الأمن في القطاع من خلال شرطتهم المحلية.

من العجيب طرح هذه السقوف العالية وكأن القطاع ليس محتلاً، وكأن قطار القتل والتدمير والأبادة قد توقف. صحيح أنه يجب العمل على التخطيط لمرحلة اليوم التالي، لكن يجب أخذ العبر واستخلاص الدروس والولوج إلى مفهوم الوطن، والعمل بما يخدم مصلحة شعبنا وفي مقدمتها امتلاك الجرة لفك الارتباطات الإقليمية، والارتقاء فقط لإرادة شعبنا في إنهاء المعاناة وبناء دولته ونظامه الوطني وحقه في العودة. فشعبنا يريد وطناً، ولا يريد أن يكون أداة في دوامة المصالح الإقليمية.

يبدو أننا نعيش زمن المآزق الاستراتيجية. فقد كشفت الحرب العدوانية على شعبنا الفلسطيني في غزة والضفة والقدس وامتدادها إلى لبنان مع كل ما حملته من انعكاسات على الإقليم، أن لكل طرف مآزقه وإشكالياته وأهدافه. فتصارع مصالح القوى الدولية والإقليمية والمحلية في منطقتنا جعلها سجيناً طموحاتها وأهدافها. ومع اتساع الهوة بين هذه الأهداف وتزايد حدة الصراع، يدفع شعبنا ضريبة غالية من دمه في حرب إبادة يقف أمامها العالم متفرجاً.

الكل غارق في سجن أحلامه وطموحاته. صحيح أن لكل دولة الحق في بناء أهدافها بما يتناسب مع مصالحها الوطنية ومصالح شعبها، على ألا يشكل ذلك اعتداءات على مصالح الدول والشعوب الأخرى. أما في الحالة الفلسطينية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها تحولوا إلى شركاء حقيقيين لدولة الاحتلال في حرب الإبادة والتطهير العرقي، ولا يرون ضيراً في ذلك طالما أن الأهداف واحدة وأن دولة الاحتلال تمثل قاعدتهم المتقدمة في المنطقة والشرق، وبذلك أصبحوا أسرى طموحات نتنياهو ونرجسيته، لا سيما وأنه بارع في انتهاز الفرص واستثمار الذرائع واستخدام الوقت الضائع بين ادارتين في الولايات المتحدة. أما من كان يراهن على أي تغيير في نهج الإدارة، فالأسماء تبدل والبضاعة واحدة. وهذا ما لاحظناه خلال فترة الانتخابات الأمريكية، حيث عاش الحزب الديمقراطي أزمة حقيقية تمثلت بابتعاد الصوت العربي عنه لأسباب يبعه للأوهام بشأن قضيتنا مع استمراره تقديم أدوات القتل لدولة الاحتلال، إضافة إلى أسباب أخرى داخلية.

أما دولنا العربية، فبعضها وخاصة تلك الصغيرة كدولة الإمارات وقطر والتي لا يتعدى عدد سكان كل منها مئات الآلاف بينما يقطنها الملايين من دول جنوب شرق آسيا وغيرها، فإنها ترى أن المخرج من مأزقها الاستراتيجي الديمغرافي وضمان وجودها يكمن في تحولها إلى أنظمة وظيفية تخدم أجندات الولايات المتحدة وإسرائيل. لذلك ليس غريباً عليها العمل لسنوات على تعزيز الانقسام الفلسطيني، ورسم خطط لليوم التالي للحرب على غزة تتناغم فيها مع المشاريع الأمريكية والإسرائيلية للمنطقة فيما يسمى بالشرق الأوسط الجديد والذي يرى فيه نتنياهو خشبة الخلاص من كل مآزقه الذاتية كما مآزق كيانه.

وعلى الضفة الأخرى فإن دولاً وقوى عربية وقعت نفسها في مأزق استراتيجي حقيقي حين ارتضت الخضوع لمحاور إقليمية لتصبح مجرد ذراع أو أداة للاستخدام خدمة لمصالح تلك الدولة أو ذلك المحور، والذريعة دائماً فلسطين.

أما الطامة الكبرى فهي داخل الساحة الفلسطينية التي تترنح فيها بعض القوى بين انتماءها الأخواني وتحالفها الولائي في وصفة هجينة تزيد المشهد تعقيداً. ورغم محاولات الكثيرين إيجاد تفسير لهذه الوصفة باعتبارها انعكاساً لبراغماتية سياسية حيث تسعى كل جهة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية من خلال التعاون. إلا أن السؤال الأساسي يبقى أين فلسطين الوطن والدولة من هذا الخليط، حيث لا وجود لمفهوم «الوطن» في الفكر الإخواني الذي يتجاوز جغرافيا الدول، كذلك الفكر الولائي الذي يؤمن بتصدير الثورات لتوسيع رقعة نفوذه تحت لواء ولاية الفقيه. هذه الصورة لا بد وأن تخرج يوماً من دائرة البراغماتية لتشكل مأزقاً استراتيجياً للحركة.

جنود الاحتلال ومستوطنوه يعرّبون في أمستردام ومؤيدو فلسطين يلقنهم درساً

محللون: حكومة نتنياهو تحرض لإدانة الحراك الهولندي وتبرئة المتورطين الإسرائيليين

وأعلنت الشرطة الهولندية اعتقال 62 شخصاً وإصابة 10 أشخاص. وذكرت أنها بدأت تحقيقاً كبيراً بشأن أحداث العنف المتعددة.

وذكر بيان صادر عن بلدية العاصمة والشرطة ومكتب النيابة العامة أن الليلة التي أعقبت مباراة الدوري الأوروبي بين إياكس ومكابي كانت «مضطربة للغاية مع وقوع حوادث عنف استهدفت أنصار مكابي».

وأظهرت مقاطع مصورة متداولة على منصات التواصل قيام عدد كبير من المشجعين الإسرائيليين بتريد شعارات معادية للعرب وفلسطين. وعلى إثر ذلك، وقعت اشتباكات بالأيدي بين الطرفين. وقالت سلطات أمستردام في أماكن متعددة من المدينة تعرض المشجعون للهجوم.

واضطرت الشرطة إلى التدخل عدة مرات وحماية المشجعين الإسرائيليين ومرافقتهم إلى الفنادق. وعلى الرغم من الوجود المكثف للشرطة بالمدينة، أصيب بعضهم.

وفي هولندا، أعلنت رئيسة بلدية أمستردام فيمكة خالسيما تعزيز الإجراءات الأمنية في المدينة وقالت «أشعر بالخزي» جراء الصدامات، مشيرة إلى فرض حظر مؤقت على الاحتجاجات.

أما رئيس الوزراء الهولندي، ديك سخوف، فأكد أنه شعر «بالفزع» إزاء الهجمات التي وصفها بـ «المعادية للسامية على مواطنين إسرائيليين»، وشدد على أن «هذا أمر غير مقبول على الإطلاق».

من جانبه وفي محاولة لاستغلال الأحداث، قال بيان صادر عن مكتب رئيس حكومة الاحتلال إن «الصور القاسية للاعتداء على مواطنينا في أمستردام لن يتم تجاهلها» وإن نتنياهو «ينظر إلى الحادث المرؤّع بأقصى قدر من الجدية».

وطالب مكتب نتنياهو في البيان، الحكومة الهولندية باتخاذ «إجراءات قوية وسريعة» ضد المتورطين. داعياً إلى زيادة الأمن للمجتمع اليهودي في هولندا!.

وعلق الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ الذي كان قوبل في آذار الماضي بمظاهرات حاشدة معادية لزيارته لهولندا «نرى بكل رعب الصور والفيديوهات المروعة التي كنا نأمل منذ السابع من أكتوبر ألا نراها مرة أخرى، تجري ضد مشجعي مكابي تل أبيب ومواطنين إسرائيليين في قلب أمستردام بهولندا».

وأضاف أنها حادثة خطيرة، وإشارة تحذيرية لأي دولة ترغب في دعم قيم الحرية، مؤكداً أنه يثق في أن السلطات في هولندا ستتحرك على الفور وتتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية وتحديد مكان وإنقاذ جميع الإسرائيليين واليهود المعرضين للهجوم، حسب قوله.

وكان جيش الاحتلال أصدر بياناً منع فيه جنوده النظاميين والاحتياطيين من السفر إلى هولندا حتى إشعار آخر.

وفي بيان آخر، قال إن جهاز الأمن الداخلي «الشاباك» وعلى خلفية الأحداث قرر زيادة تعزيز حماية كبار الدبلوماسيين الإسرائيليين في هولندا. فيما توجه وزير الخارجية جردون ساعر إلى هولندا في «زيارة سياسية عاجلة» إلى هولندا بالتنسيق مع نتنياهو بعد أحداث وصفها بـ «الخطيرة» تعرض لها إسرائيليون، رداً على استفزازات قاموا بها بخصوص فلسطين.

وأصدر جيش الاحتلال أوامر بمنع جنوده النظاميين والاحتياطيين من السفر إلى هولندا في حين ذكر الإعلام الإسرائيلي أن هولندا «لم تعط الموافقات اللازمة لطائرات الإغلاء الإسرائيلية».

وجاء أمر جيش الاحتلال في أعقاب تعرض مشجعين إسرائيليين، وبينهم جنود، للضرب على أيدي مناصرين لفلسطين رداً على إقدام المشجعين على إهانة علم الدولة الفلسطينية قبيل المباراة

تقرير: نائل موسى

أظهرت رود فعل وتصرفات حكومة الاحتلال الإسرائيلي المتطرفة بزعامه بنيامين نتنياهو، إزاء أحداث العنف في أمستردام التي أشعل فتيلها مشجعون إسرائيليون، محاولة مفضوحة لقلب الحقائق لتحميل حليفها هولندا المسؤولية وللتحريض على الحراك الأوروبي الداعم للحق الفلسطيني والمناهض لحرب الإبادة التي تشنها على قطاع غزة للشهر الـ 14 على التوالي.

واندلعت أحداث العاصمة الهولندية، ليلة الخميس على الجمعة، عقب انتهاء مباراة فريق إياكس أمستردام في الدوري الأوروبي للأندية مع «مكابي تل أبيب» لكرة القدم، عندما نفذ مشجعو الأخير أعمال عنصرية وفوضى تصدى لها مؤيدون لفلسطين، خلفت 10 إصابات و62 معتقلاً وسط انباء عن وجود محتجزين إسرائيليين.

واظهرت اشربة، إسرائيليون بضمهم جنود ومستوطنون يمزقون اعلاما فلسطينية انزلوها عن مبان في المكان وهم يطلقون شعارات عنصرية ضد العرب وأخرى تدعو جيش الاحتلال لقتل الفلسطينيين، الامر الذي استفز الجماهير الهولندية ودفع نشطاء للتصدي للعريضة وردع مرتكبيها في الشوارع حيث تدخلت الشرطة، في أحداث قوبلت بتنديد فلسطيني رسمي وفصائلي.

كما وثقت المقاطع، إزالة مشجعي مكابي تل أبيب الاعلام الفلسطينية عن مبان ومنازل في العاصمة الهولندية قبل انطلاق المباراة، وترديدهم هتافات عنصرية مناهضة ومستفزة للعرب. ولم يقتصر الأمر على هذا الحد بل تعداه إلى الأناشيد التي تحرض جيش الاحتلال الإسرائيلي على قتل العرب وإشارات إلى الحرب على غزة وتدمير المدارس وقتل الأطفال هناك.

وبعد المباراة التي انتهت بنتيجة 5-0 لصالح إياكس، وقعت توترات فجرتها هتافات عنصرية ونايبة أطلقها مشجعو «مكابي تل أبيب» ضد فلسطين والعرب، وفوضى وتخريب.

وأفادت القناة 12 الإسرائيلية، بأن توترا تصاعد بين مشجعي «مكابي تل أبيب» ومتضامنين مع فلسطين بعد أن قام مشجعو الفريق الإسرائيلي بإنزال العلم الفلسطيني من على إحدى المباني وتمزيقه واستفزاز سائقي سيارات الأجرة الهولنديين من أصل عربي.

وخلال عام من حرب الإبادة الجماعية المستمرة في القطاع والتي تشنها إسرائيل بدعم امريكي وغربي بما فيه هولندي، رفع عالم الرياضة صوته ضد الظلم على الفلسطينيين إذ أعربت أندية ورياضيون مشهورون عالمياً ورابطات مشجعين عن استيائهم ورفضهم لممارسات إسرائيل.

وبدعم أمريكي يرتكب جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 إبادة جماعية خلفت نحو 150 ألف شهيد وجريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 10 آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة قتلت عشرات الأطفال والمسنين، في إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية بالعالم.

وقبل انطلاق المباراة، أظهرت مقاطع مصورة أخرى استفزاز المشجعين الإسرائيليين للجماهير الهولندية بالمدرجات، عبر رفضهم الوقوف دقيقة صمت حدادا على ضحايا فيضانات فالنسيا الإسبانية، بل أشعلوا الألعاب النارية خلال تلك الدقيقة بينما بقية الجماهير صامتة وهي استفزازات تواطأت حيالها هولندا الرسمية واعتبر ناشطون هذا السلوك رداً على موقف إسبانيا المعترف بدولة فلسطين والمندد بالإبادة الجماعية الإسرائيلية المتواصلة في غزة والرافض لبيع

وشراء الأسلحة مع إسرائيل.

وأثر ذلك، تعرّضت حكومة نتنياهو لانتقادات واسعة، بعد فشلها في التعامل مع أحداث أمستردام، التي وقعت نتيجة استفزازات وإساءات صدرت عن مشجعين إسرائيليين ومحاولة استغلالها للتخريب على المؤيدين لفلسطين واهانة الهولنديين عبر الحديث عن امر بإرسال طائرات عسكرية لإجلاء الإسرائيليين من هولندا، الأمر الذي رفضته الحكومة الهولندية على اعتبار ان الخطوة تشكل إهانة للدولة المضيفة، وتظهر صورة مخالفة لما حدث على أرض الواقع.

ورأى محللون ان حكومة نتنياهو تريد أن تجعل لهذه الاحداث تبعات خطيرة، وتسوقها كأنه أكبر هجوم في أوروبا منذ المحرقة النازية ضد اليهود، وربطه بالسابع من أكتوبر، وتحاول بذلك أن تشوه كل الحراك والتظاهرات التي شهدتها أوروبا رفضاً لعدوان على الشعب الفلسطيني ولحرب الإبادة على قطاع غزة، وتحميل المهاجرين مسؤولية الاحداث واعتبروا أن تصريحات قادة الاحتلال وساسته كانت سياسية تخدم إسرائيل في الداخل، وتحاول تحميل السلطات الهولندية الحليفة والداعمة لإسرائيل مسؤولية المواجهات وتداعياتها كما تريد تحميل العالم مسؤولية ما حدث في مسعى لتبرئة الإسرائيليين المتورطين.

فلسطينياً، أدانت وزارة الخارجية والمغتربين، الهتافات المعادية للعرب، والأعمال الهمجية التي قام بها جمهور المشجعين المبتعثين لأحد كرة القدم العنصرية الإسرائيلية في أمستردام على مدار ثلاثة أيام متواصلة، والتي تضمنت الاعتداء على رمزية العلم الفلسطيني وإنزاله عن بعض الأماكن التي ترمز إلى دعم الحق الفلسطيني في وجه جرائم الاحتلال والإبادة المستمرة

في قطاع غزة.

ودعت الوزارة حكومة هولندا إلى التحقيق مع مثيري الشغب، وحماية الفلسطينيين والعرب في هولندا من هؤلاء المستوطنين والجنود الإسرائيليين الذين ذهبوا إلى هولندا لنقل أفكارهم العنصرية وجرائمهم للعواصم الأوروبية، مشددة على رفضها للعنف بكافة أشكاله.

وحذرت من تصاعد الفكر والممارسات العنصرية التي تحاول تمريرها هذه المجموعات العنصرية، وهو ما يشكل عداء للهوية والرمزية الفلسطينية (Anti-Palestinianism) داعية جهات الاختصاص إلى رفضها ومواجهتها.

كما نددت فصائل فلسطينية بشدة بأعمال العريضة العنصرية التي اقترحتها مشجعو النادي العنصري ضد الفلسطينيين والعرب في أمستردام

يذكر ان منظمات حقوقية رفعت قضية ضد الدولة الهولندية بسبب تصدير أجزاء طائرات مقاتلة إف35- إلى إسرائيل وحينها قالت محكمة في لاهاي، إن محكمة جزئية نظرت في قضية ضد الدولة الهولندية رفعتها منظمات حقوقية تقول إن تصدير أجزاء طائرات مقاتلة إف35- إلى إسرائيل يجعل هولندا متواطئة في جرائم حرب في غزة.

وتقول المنظمات، ومن بينها فرعا منظمي العفو الدولية وأوكسفام في هولندا: «هولندا تساهم في انتهاكات واسعة النطاق وخطيرة للقانون الإنساني ترتكبها إسرائيل في غزة» من خلال السماح بشحن قطع الغيار للطائرات المقاتلة الإسرائيلية وسط استمرار الصراع، فهل تجدد هولندا دعمها للاحتلال بقمع والتكبير بمعارضيها هذه المرة؟!

لا مكان في العالم لغير الإحلاف

بقلم: عاصم خميس

اهدافه ومصالحه سيفضي حتما الى بلوغ الاهداف والسيطرة على العالم. وردا على القوى الاستعمارية الغربية لجأت روسيا والصين وعلى الرغم من كبر مساحة الاولى وضخامة عدد سكان الثانية وقوتها الاقتصادية تم اللجوء الى البريكس ويتم التعاون والتحالف الاستراتيجي ما بين روسيا وكوريا الشمالية.

ان منطق الامور وصيرورتها التاريخية والواقع الحالي يثبت بما لا يدع مجالاً للشك انه لا مكان لغير المصطفين في تحالفات استراتيجية وما نراه من احداث محليه لا يمكن تفسيره بمعزل عن السياق الاقليمي المرتبط قولاً واحداً بالسياق الدولي.

يبقى السؤال أين نحن؟ ومن هو المعسكر أو الحلف الذي يجب أن نصطف به وما هي المصالح والمنافع المتبادلة. كان لنا مطار ومشروع ميناء استراتيجي في غزة يربط القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا ولدينا الغاز ولدينا المياه الدافئة في البحر الابيض المتوسط ولدينا الكنائس تبعا للطوائف ولدينا المقدسات المرتبطة بالأديان ولدينا ولدينا.

جربنا وجربنا الغرب المستعمر وخذلنا وعقد اتفاقيات سان ريمو وسايكس بيكو اعتقاداً منه بانه يستطيع ان يأخذ دون حاجه الى يدخل في شراكه لكونه يدرك ضعفنا ولكونه يدرك اننا فقدنا البوصلة وتم تضليلنا وشرذمتنا وتفرقتنا. ولكونه يرفضنا بكل ما تعنيه الكلمة. فنحن ابناء الشرق وثقافتنا كذلك وتحالفنا واصطفافنا يجب ان يكون كذلك لذا لن نبقي تحت رحمة الغرب المستعمر ويجب تحديد معسكر الاعداء ومعسكر الصدقاء. لذا يجب ان نكون حيث تكون الجغرافيا وهي جغرافيا الشرق ويجب ان نكون وفقاً لاستقراء التاريخ المخضب بوحشية الغرب، فهو تاريخ الاستغلال والعداء والاستعمار ويجب ان نكون مع تعدد الاقطاب حتى لا نكون كما كنا دوما ضحايا القطب الواحد ويجب ان نكون جزءاً من حلفاً شرقياً قوياً فالدول بدأت تحسم امورها أن لا مكان للدول منفردة فلا يأكل الذئب الا الشاة المنفردة دون تشبيه مع الاحترام.

التحالفات والأحلاف نهج عملت فيه الدول والإمبراطوريات منذ عصور التاريخ الأولى مروراً بعصر الاسلام ومن ثم الحرب العالمية الاولى والثانية وما اعقبهما. وما يهمنا هنا هو استقراء التاريخ حتى نستطيع فهم الواقع والتنبؤ بالمستقبل أو فهم الواقع والتخطيط للمستقبل مستفيدين من الأحداث التاريخية والمفصلية ذات الصلة.

لسنا بصدد مناقشة الاحداث ولكننا نتطرق إلى جزئية التحالفات بعد الحرب العالمية الثانية بمعنى تحديد دقيق للموضوع والفترة الزمنية. لقد تشكل نظام عالمي على أنقاض هذه الحرب، تم بموجبه تشكيل تحالف امريكي غربي، هو عبارة عن منظومة عسكرية وسياسية وإعلامية واقتصادية وثقافية واجتماعية، بمعنى منظومة ذات طابع شمولي الابعاد والمجالات ومتكامل الوظائف، وتم ترجمة ذلك عبر تحديد الاهداف وبناء المؤسسات ورسم السياسات والخطط الاستراتيجية وتحديد للمنهجيات وآليات العمل والأولويات وجهات التنفيذ.

اجتمعت كل الحضارة الغربية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وشكلت هذا الحلف لخدمة مصالح هذه الدول ورفاه شعوبها وفي سبيل ذلك امتلكت القوة العسكرية وشكلت حلف الناتو بزعم محاربة الشيوعية والاشتراكية وحددت اماكن نفوذها الحالية والمستقبلية وأرست قواعد المؤسسات الحقوقية والأمنية ورفعت شعار الديمقراطية وحقوق الانسان وشكلت المنظمات الإنسانية وحققت لشعوبها قدراً كبيراً من الرفاه والحرية والبنية التحتية والمرافق والخدمات وبنيت مؤسساتها الإعلامية، واستثمرت بالعلم والتكنولوجيا والقوة والتعاون الامني والإعلام والثقافة والمساعدات الإنسانية والأبحاث والدراسات وكل السبل والوسائل التي تمكنها من ذلك. استندت في ذلك على نظريات اجتماعية واقتصادية كالنظرية البنائية الوظيفية التي تشير إلى أن النظام أو البناء يشكل نسقاً عاماً يتكون بدوره من مجموعة من الانساق لكل وظيفة، وتعمل بشكل تساندي وتكاملي.

لذا فان العقل الجمعي والبناء المتعاقد القوي بتنوعه وتكامله وشموله وانتشاره ووضوحه

قراءة في خطاب المفوض العام للأونروا الأخير أمام الجمعية العمومية

بقلم: سامي مشعشع

خطاب المفوض العام امام الجمعية العمومية بالأمس مر أمامنا، جموع اللاجئين وأجهزتنا ذات الاختصاص وهيئاتنا السياسية، مروراً سريعاً دونما تمحيص وتبصر بمضمونه.

المفوض حذر في خطابه المطول ان التشريعات الإسرائيلية الأخيرة بحق الوكالة تشكل تهديداً وجودياً عليها وان هذه المؤسسة الهامة لنا سياسياً ورمزياً وقانونياً وخدماتياً تمر بأحلك الأوقات من تاريخها. وأشار الى ان هدف الهجمة ليس القضاء على الأونروا وإنما على حق العودة وتقرير المصير وأنها تنسف الأسس التي يفترض ان يقام عليها أي حل عادل للصراع. هذا القول يحسب له لان بعض الأصوات بيننا تردد، كالبيغاوات، ما يردده بعض الدعاة ان الهجمة تستهدف الأونروا فقط ولا تبتعد لها على وضعية اللاجئين واللجوء والعودة! والحق يقال ان جزء من كلمته أمام الاجتماع الحاشد للدول عن تداعيات حرب الإبادة على غزة وأهلها كانت جيدة وكذلك شرحه لتداعيات انهاء الوكالة في الأراضي المحتلة ومناطق عملياتها خارج الوطن والفراغ العملي والسياسي والاقتصادي الذي سيتبع.

ولكن المفوض أسهب أيضاً في شرح القيود والاشتراطات على عمل الوكالة والتي استدخلها نزولاً عند أوامر الدول المتبرعة في محاولة للتأكيد أمامهم ان منظمتهم «تنفذ مطالب» هذه الدول والكيان من ورائهم. وكمثال واحد على تلهفه في توضيح هذه الفكرة أشار المفوض العام - لتأكيد التزام مؤسسته للاشتراطات الإسرائيلية- ان الأونروا ومنذ 15 عام تشارك دولة الكيان قائمة بأسماء كل موظفيها وأنها مؤخراً دأبت على تقديم هذه الكشوفات الحساسة والخاصة مرة كل ثلاثة أشهر! شهادة «الكفاءة» هذه و «الانصياع» لم نسمع بخصوصها أي اعتراض فلسطيني عليها إذ انها تمثل خرقاً لخصوصية العاملين وأنها قد تشكل (وشكلت للبعض منهم) مخاطر جمة على امنهم الشخصي والوظيفي كعاملين وموظفين.

في نهاية خطابه طرح مطالب ثلاث: ان تتكتل الدول في منع التشريعات الإسرائيلية بحق الأونروا وعدم تحويل الأموال المنوي تخصيصها للأونروا لمؤسسات أخرى انصياعاً للقرارات المتخذة من الكنيست (لإدراكه ان بعض من هذه الدول تنظر لبدائل عن الأونروا «قلقاً» على المدنيين في غزة وأنهم يودون لرحمة في قلوبهم(!)، توفير الغذاء والماء عبر أي أداة/مؤسسة غير الأونروا. قلوبهم الضعيفة حزناً علينا تدفعهم لهذه

الخيارات البديلة!

ولكن مطلبه الثالث جاء مثيراً للدهشة والاستغراب اذ انه خاطب الحضور قائلاً «انه يجب ان يتم انهاء تفويض الأونروا بشكل تدريجي وضمن إطار سلمي وتسليم خدماتها إلى إدارة فلسطينية مفوضة». وفي استطراد غريب لم يكن مطلوباً/متوقفاً منه إثارته أضاف «ان تفكيك الوكالة على نحو مفاجئ سيكلف أكثر من نصف مليار دولار لتعويضات نهاية خدمة موظفي الأونروا»!!

تصريحين شديدي الغرابة والخطورة، وان كان مراده «اخافة» الدول فإنه قدم للكيان وحلفائه هدية مجانية حول فاتورة انهاء الوكالة وانه ان كان الامر كذلك فان أي دولة حليفة للكيان (او الكيان ذاته) سيسعدون وبسرور بتوفير النصف مليار مقابل انهاء خدمات العاملين. مبلغاً زهيداً ورخيصاً ولا يصل حتى للمبلغ الذي تدفعه دوريات كرة القدم الخليجية رواتب وامتيازات لرونالدو ونيمار وأشباههم!

تبقى الخلاصة الأخطر هي إشارة المفوض الغامضة إلى انهاء تفويض الأونروا تدريجياً متلاقياً، من حيث يدرى او يدري، مع التوجه الإسرائيلي بدرجته انهاء الأونروا كي لا يتم يخلق فراغاً سياسياً او خدماتياً او حتى أمنياً. الكيان يدرك انه وفي غياب الأونروا، عليه، كقوة احتلال، مسؤولية توفير ذات خدمات الأونروا حال القضاء عليها. وهذا هو بالضبط مضمون الرد الرسمي الذي قدمه مكتب الأمين العام للمسؤولين الإسرائيليين حول هذه النقطة بالأمس.

تصريح المفوض ليس اعتباطي ومقلق فهو لم يتحدث عن تسليم الأونروا لمنظمة التحرير الفلسطينية مثلاً او لسلطة منتخبة رسمياً من الشعب وهو لم يتحدث عن طبيعة «الحل السلمي» والذي على أساسه لا مانع بتفكيك الأونروا، ولم يفصل طبيعة الحل وهل يشمل حق العودة وتقرير المصير، وهل الحل يتمثل بالانسحاب من القدس وتثبيتها عاصمة موحدة للكيان.

ان طرح فكرة الإنهاء التدريجي لتفويض الأونروا الان وضمن سياق الإبادة والالتفاف المتصاعد على كافة حقوقنا يساهم في اضعاف العمل على دولة فلسطينية بتراط جغرافي ولا يوضح مخاطرة على شبح التهجير، والتوطين في الأردن وسوريا ولبنان وغيرها.

الطرف الفلسطيني مطالب بقراءة الخطاب بتمعن وطلب توضيحات حول الطروحات التي قدمها المفوض ومراميتها وتوقيتها.

المفوض العام مرجعته ليس فقط الدول المتبرعة للوكالة، ولكن وبذات المقدار للدول المضيفة للاجئين، وهو مطالب أيضاً بتوضيح مرامي تصريحاته للاجئين الذين أقيمت الوكالة لهم.

الانتخابات الأمريكية والهولاء لـ «إسرائيل»

بقلم: عايدة عم علي

أكبر عدد من الفلسطينيين من الضفة، وعلى غرار جميع رؤساء الولايات المتحدة لم يستطع أحد منهم فرض إرادته الصهيونية على الشعوب العربية ولا على المقاومة ولم يتوقف الكفاح المسلح ضد هذا الكيان رغم كل أشكال الدعم الأمريكي.

ما يحدث في الداخل الأمريكي ليس مهما بقدر ما نتطلع إليه من حاجة ماسة لوقف العدوان على غزة ولبنان، فالتناحر الانتخابي الأمريكي للفوز بالرئاسة يعكس الصراع الداخلي، لكن لا شك بعد اليوم المرتقب والفوز لأحد المرشحين ستكون هنالك الكثير من الأحداث التي لا يمكن التكهّن بها. نتائج الانتخابات الأمريكية سيبنى عليها مواقف وأحداث كثيرة وفي حسم النتائج أيضاً لما لها من أثر على القرارات العالمية، في وقت تتصاعد فيه الأزمات ما بين الحرب على غزة ولبنان، وما في العالم من صراعات وحروب ومنها الحرب في أوكرانيا، وضوايق سياسية واقتصادية عالمية خانقة.

الولايات المتحدة تريد أن تتحكم بالعالم وتشمل عمل وسياسة مؤسساته الأممية وحرية شعوبه ولا تسمح لأحد بتجاوز سياساتها وقراراتها، ولا يمكن مواجهة هذا الخطر إلا بتظافر جهود جميع الدول والقوى المناهضة للهيمنة الأمريكية وتبنيها برنامجاً يتجاوز كل ما تريد الولايات المتحدة فرضه على قطاع غزة الذي يمثل الوضع المتفاقم فيها امتحاناً عملياً للعالم دول وشعوب. وبعد كل هذه المقاومة والتضحيات الكبيرة التي يقدمها الشعبان الفلسطيني واللبناني ومن يقف معهما فقد آن الأوان لمحاصرة السياسات الأمريكية بكتلة دول تنقل مناهضتها للسياسة الأمريكية إلى درجة الفعل وتنظم جبهة عالمية تتصدى لسياساتها بكل الوسائل المشروعة دفاعاً عن مصالحها ومصالح كل الشعوب التي ستخاطر مع هذه الجبهة التي يعول الجميع في هذه الأوقات على دورها بعد توسيع مجموعة دول بريكس التي عقدت مؤتمرها في 22 تشرين الأول الماضي بمشاركة 32 دولة، ومع زيادة عدد أعضاء مجموعة دول بريكس سيشهد العالم كتلة تمثل 45 بالمائة من سكان العالم ودولتين كبيرتين هما روسيا والصين، في عالم أصبحت الضرورة الملحة تفرض عليه إنهاء وجود أقدم نظام استعماري عنصري استيطاني أنشأته بريطانيا في منتصف القرن الماضي وورثته عنها الولايات المتحدة في نهاية القرن.

والأمر الأكثر أهمية أن العدو الصهيوني بعد انكشاف حقيقة أنه غير قادر على حماية المصالح الأمريكية في المنطقة وأمنها كونه هو بحاجة إلى حماية وعلى درجة من الضعف بحيث أن من فكر أو يفكر بالتحالف الأمني معه من دول المنطقة يعيد النظر بحساباته، لا سيما وأنه تحول من مدافع عن المصالح الغربية وتحديداً الأمريكية إلى عيب عليها وعلى دافع الضرائب الأمريكي ما يوفر فرصة أمام العرب للعمل على هذه النقطة والاستثمار فيها لتخفيف مستوى الدعم والاحتضان الأمريكي لذلك الكيان انطلاقاً من تراجع الدور الوظيفي له أمام تشكل موازين قوى جديدة في المنطقة.

لا شك أن الإدارة الأمريكية باتت المصدر المحتم للإرهاب العالمي و الوعود التي قطعها أي رئيس أمريكي خلال حملته الانتخابية ما هي إلا ضرب من الخيال ووعود تذهب أدراج الرياح، فهل سيدرك ترامب نتائج حماقاته ويعود عنها أم أنه سيقود العالم إلى حروب كارثية لا تحمد عقباه لعل الأيام والأشهر القادمة كفيلاً بنفض الغبار عن سياسة الرئيس ترامب الرعناء.

المؤكد والمسلم به أن السياسات الأمريكية المتبعة من قبل رؤساء الولايات المتحدة من كلا الحزبين الجمهوري والديموقراطي إزاء الكيان الإسرائيلي منذ إقامته عام 1948 تتسم بعدم وجود أي فرق أو اختلاف تجاه تبني المشروع الصهيوني ودعم إسرائيل، فكلاهما وجهان لعملة واحدة تعكس مصالح الدولة العميقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ما تشير إليه مراكز الأبحاث الأمريكية وخاصة مجلة «فورين أفيرز» أن جميع الرؤساء الأمريكيين لا تعينهم في قراراتهم حيال السياسة الخارجية بأي أغلبية رأي عام أمريكي تسعى لتغيير سياستهم الخارجية تجاه مختلف مواضيعها، وعلينا ألا نتأمل الكثير من ترامب أو حتى القليل، لاسيما إذا ما علمنا أن انه وهاريس يجمعهما الولاء المطلق لأم «إسرائيل» ويدعمان حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

ولذلك كان رؤساء الولايات المتحدة لا يختلفون في سياستهم لحماية إسرائيل باعتبارها كيان وظيفي في المنطقة بسبب قيمتها الاستراتيجية للمصالح الأمريكية الإقليمية والعالمية وليس بسبب ضغط وهيمنة اللوبي الصهيوني على الرؤساء الأمريكيين وفرض ما يريده هذا اللوبي عليهم، فهذا القول تروجه الصهيونية العالمية وإسرائيل ويتعامل معه الرؤساء في واشنطن بالصمت لأن من مصلحتهم أمام العالم العربي الظهور كمن يتعرض للضغوط حين يتنكر لما تتطلبه أعدل قضية للعرب بل للعالم أجمع.

والمؤكد في الانتخابات الجديدة في الولايات المتحدة يؤكدها الكاتب الأمريكي المتخصص بشؤون الدراسات عن الديمقراطية في الولايات المتحدة «زاك بوشامب» في تحليل نشره في 27 شباط عام 2024 تحت عنوان: «بايديين كان سيناً مع الفلسطينيين وترامب سيكون أسوأ». يتحدث فيه كل ما نفذه الرئيس بايدن من سياسات لا يجرؤ أي رئيس في العالم على الدفاع عنها حين يرى جيش احتلال يقتل بالسلاح الأمريكي وبجميع أنواع وأحجام الذخائر الأمريكية أطفالاً ونساء دون توقف لساعة واحدة في قطاع غزة، وهو لا يفعل ذلك كما يزعم البعض لأنه مجبر بسبب هيمنة اللوبي اليهودي الأمريكي بل إن كل تصريحاته تؤكد هذا الدور الأمريكي المشارك بحرب إبادة الشعب الفلسطيني على مرأى من العالم كله، وهو بنفسه تبجح أمام المنطقة والعالم حين قال إنه قدم لإسرائيل في عهد رئاسته ما لم يقدمه أي رئيس أمريكي! وهو يعرف أن ما قدمه كان هدفة إبادة الأطفال والنساء الفلسطينيين وليس الدفاع عن إسرائيل.

أما دونالد ترامب فقد خبر الجميع سياسته الوحشية ضد سورية وفلسطين وإيران والعراق في أعوام 2016-2020 بل كان أسوأ رئيس أمريكي في معاملته للعرب الأصدقاء وغير الأصدقاء، فهو الذي اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ثم اعترف لإسرائيل بضم الجولان العربي السوري وفرض على دول عربية دفع أكثر من 600 مليار دولار لمصلحة الولايات المتحدة، وفرض على بعضها الآخر تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وهو الذي منح إسرائيل الضفة الغربية حين أعلن عن خطته لإنشاء دولة فلسطينية في قطاع غزة فقط باسم مشروع «صفقة القرن»، وفي مخططة هذا أراد ترامب إعطاء حكومة إسرائيل فرصة لتوسيع حدودها إلى ما هو أوسع من فلسطين وتهجير

كلمة نص

بقلم: حسني شيلو

الشباب.. هجرة خارجية
مقلقة وخطط وطنية غائبة

من أبرز الظواهر المقلقة والتي لا تتطرق لها منظمات المجتمع المدني التي كانت تتسابق منذ فترة ليست بعيدة على حصد ثمار التمويل الخارجي تحت عناوين الشباب والإصلاح والقيادات الشابة، ظاهرة الهجرة المتزايدة بين صفوفهم بالضفة الغربية إلى دول العالم، أو ما تعرف اصطلاحاً الهجرة الطوعية الصامتة. هذا التدفق في طلبات الهجرة وتحديداً في ظل ظروف اقتصادية صعبة تمر بها الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ السبعينيات من أكتوبر، والتي لم تتحدث عنها الجهات الرسمية أو شبه الرسمية تبدو وكأنها تشجع على ذلك، ما يدق ناقوس الخطر، فالشباب هم الرأسمال الوطني وهم قادة التغيير في المستقبل، كما تتعامى الأحزاب السياسية التي نخرها الوهن، ولم تجد في هباتها وهيكلها، ووقفت عملية التنقيف الحزبي وبدأ بعضها كشركة استثمارية. ان ما يجري يؤكد أن الاستثمار في الشباب لم يأخذ الحجم المطلوب، مع غياب شبه تام في الخطط والبرامج الموجهة تجاه هذه الفئة التي تشكل نصف المجتمع الفلسطيني، عدا عما يتعرض له شعبنا بشكل عام والشباب بشكل خاص من إجراءات الاحتلال التي تدفع للهجرة مع منح التسهيلات اللازمة لذلك في خطوة ترى بها دولة الاحتلال فرصة للتخلص من أكبر عدد ممكن من السكان والسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي. أمام هذا الوضع الخطير الذي يتفاقم دون ضجيج، بات مطلوباً التفكير بمنطق إبداعي نحو خلق فرص العمل والاستثمار بقطاع الشباب، لتمكينهم اقتصادياً على أن يتوافق ذلك مع برامج التنقيف الوطني، وإجراء الإصلاحات الوطنية في برامج عمل الحكومة الفلسطينية المبني على الشفافية والراحة ووضع حد لحالة التيه الفلسطينية.

صراحة قاتلة

نوهت وزارة المالية الفلسطينية في منشور لها حول الرواتب قالت فيه « رواتب الموظفين فور تحويل أموال المقاصة بداية الأسبوع القادم، وأشارت الوزارة إلى أن المبلغ المطلوب للصرف هو 890 مليون شيكل وسيكتمل بعد تحويل إسرائيل لمقاصة شهر 10، والتي تبلغ قيمتها بعد الخصومات التعسفية 393 مليون شيكل، ونوهت الوزارة إلى أنه سيتم صرف الرواتب فور قيام وزارة المالية الإسرائيلية بتحويل أموال المقاصة بداية الأسبوع القادم ». من المهم وضع جمهور الموظفين بطبيعة المبلغ الذي هم بانتظار الحصول عليه، وكذلك متى موعد الصرف نظراً للوضع المالي العام والصعب للسلطة الفلسطينية، لكن ليس مقبولاً وعلى الأقل في صيغة الخبر التذكير بأن الرواتب معتمد على الاحتلال وكأنه (رب عملنا)، وأن قوت عائلتنا يعتمد على مدى (حنيه) سموتريتش. ان المطلوب من الحكومة ووزارة المالية البحث عن البدائل بطرقها السياسية والدبلوماسية وهذا وجهها تجاه ليس الموظفين فقط بل تجاه كافة قطاعات شعبنا، يدخل الموظف اليوم 11 في الشهر دون معرفة مصير ونسبة راتبه وهو حق للموظف، وحينما تصدر الحكومة بياناً أو وزارة مالتيتها، يأتي بعد انتشار العديد من الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتجرب لإصدار بيان وكأنه (رفع عتب) ، لكن بصيغة غير مقبولة وبها أيضاً التضليل، فالكل يدرك ان هناك بعض التحويلات المالية التي وصلت الخزينة ومنها الدعم الأوروبي والسعودي عدا عن الضرائب المحلية ، لكن الحكومة تربط الرواتب عبر خبرها المذكور أعلاه بأموال المقاصة المسروقة وكأنها تريد الإشارة بأن (الموظف بات رهينة لقرار ننتياهو لصرف راتبه) فالإعلام سيف ذو حدين.

طوفان ترامب ننتياهو قادم

عاد ترامب إلى الواجهة من جديد، البعض ما زال يراهن على تغيير سياسته الخارجية تجاه بعض القضايا الدولية كالأزمة الأوكرانية، والعلاقة مع الصين، لكن الثابت في سياسته هو إسرائيل، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية كدولة ونظام وليس أشخاص، فمن عمل على نقل السفارة للقدس، وأغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، لن يغير من سياسته تجاه القضية الفلسطينية بل سيعمل على تعميق العلاقة أكثر من صديقة ننتياهو. معروف إن السياسة الخارجية لأي دولة في العالم لا تتغير بين ليلة وضحاها، وعليه يبقى المطلوب مغادرة الرهان الخاسر مرة أخرى على إدارة ترامب وسواه، والتوجه فوراً إلى الرهان الكاسب وهو توحيد الصف الفلسطيني، وعلى الكل الفلسطيني تقديم كل ما يلزم من أجل وحدة وطنية، تقود مرحلتها منظمة التحرير الفلسطينية، والا فإن طوفان ترامب ننتياهو قادم ليس لتغيير الوضع الفلسطيني فحسب، بل لرسم شرق أوسط جديد.

مدير التحرير: محمد علوش

رئيس التحرير: حسني شيلو

المشرف العام: د. احمد مجدلاني

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حهد، نائل موسى، انور أبو مور

الأخيرة